

إن ثمرات الفنون تنشر مرة في الأسبوع فمن أرادها فليطلبها من مطبعة جمعية الفنون في بيروت الكائنة في سوق النجار الفوقاني على طريق باب الدركاء. وفي الجهات من الوكلاء الذين تذكر أسماؤهم في آخر الصحيفة عند وجود محل

قيمة الاشتراك تدفع سلفاً
ثمن كل نسخة من ثمرات الفنون قرش ونصف

التحارير التي ترسل إلى إدارة الثمرات يقتضي أن تكون خالصة أجرة البريد ولا يصير إرجاع الرسائل لأصحابها سواء طبعت أو لم تطبع



ثمن ثمرات الفنون
بيروت ولبنان عن سنة واحدة فرنك ١٢
عن ستة أشهر ٠٨
في سائر الممالك المحروسة مع أجرة البريد ١٥
عن ستة أشهر ٠٩
في جميع المحلات السائرة مع أجرة البريد ١٨
عن ستة أشهر ١١
في أقطار الهند مع أجرة البريد عن ستة أشهر روبيه ٠٩

ويمكن الحصول على ثمرات الفنون في الأماكن التي ليس بها وكلاء بإرسال حوالة إلى مديرها أو بإرسال طوابع البوسطة على قدر مدة الاشتراك

ان هذه الصحيفة تحتوي على حوادث سياسية ومحلية وفنون

موافق ٢ و ١٤ تموز سنة ١٨٩٠



بيروت يوم الاثنين في ٢٧ ذي القعدة سنة ٣٠٧

الإسهاب لكن نكتفي بما يأتي - زعم القضاء بالأحكام الشرعية كان معطلاً من عدة أجيال ومراده بالأجيال هنا القرون بقريضة قوله قبل ذلك إن البلاد عاشت قرونًا لا قانون ولا نظام لها في الحقيقة الخ وهذا القول بديهي البطلان وبمراجعة سجلات المحاكم الشرعية في مصر يتضح أن القضاء بالقواعد والأحكام الشرعية لم يتعطل بوقت من الأوقات وأما ما ذكره عن النظامات الوضعية المتعددة واللوائح المتفرقة وإنها لا ارتباط لها بالشرعية مطلقاً فضلاً عما في تلك النظامات واللوائح لم يقم ولا دليل على أنها وضعت من قرن واحد أي مائة سنة فضلاً عن قرون وإنما قد ذهل محرر المقالة عن الأصول فوقع في الخطأ وذلك إن نصب القضاء في صدر الإسلام لم يكن معروفاً لتمسك الناس وقتئذٍ بأحكام الدين وابتعادهم عن الإضرار بالغير يقدروهم التنافس إلى الحق ويجزرهم الوعظ عن الظلم وكانت المنازعات تجري في ما بينهم لأمر مشتبهة فيصدقون من أوتي العلم يوضحها لهم ويفصل بينهم. مثال ذلك أن اثنين اعتقد كل منهما امتلاك قطعة أرض أو حق شرب فتنازعا على ذلك ثم قادهما التزامهما للحق بأن يفصل بينهما حكم وعند وضوح الحق لهما ينقلب المدعي والمدعى عليه مسرورين ثم اقتضى بعد ذلك نصب القضاة ثم إحداث منصب المفتي ووضع أصول في المحاكمات لا تخالف الشرعية المطهرة بشيء غابتها حفظ حقوق الناس وتطبيق الأحكام على النصوص الشرعية وبتمادي الأيام والسنين توسعت هذه الأصول حسب مقتضيات الأحوال وإذا كانت المجالس الملغاة التي أشار إليها بدلت هذه الأصول بغيرها وحرقت وأبهرتها فيكون ذلك من قبيل وضع الشيء بغير محله وبعبارة أكثر وضوحاً تسليم هذا الأمر المهم إلى جهلة عرفوا من وظيفتهم قشورها وحملتهم المطامع الدينية إلى زيادة الارتباك حتى ألغيت تلك المجالس ومع ذلك لا يمكن إثبات أن تلك اللوائح والنظامات التي أشار إليها وضعت في مدة قرن. ولا يجهل عاقل متبصر في الأمور الأسباب التي حملت بعض حكام مصر على السعي لإيجاد المحاكم المختلطة وغيرها مما أوجب ضنك الحكومة الخديوية وتحمل الأهالي المصريين ثقل أحكامها وحتى أنها عادت بالوبال على الساعي بها ولو أن حكام مصر في الماضي اتبعوا في انتخاب القضاة

السطوة والإرهاب فإن الذي يجسر على مخالفة أحكام الشريعة المطهرة يعرض نفسه لغضب الجبار سبحانه وتعالى وانتقام الحكومة أما مخالف القانون فيخاف انتقام الحكومة إن ظفرت بثبوت جرمه، وإبعاد الأحكام الشرعية عن نظر الناس يعوّد على عدم المخافة من الله تعالى ومن يمنع المعتدي من الاعتداء على غيره في الأرض المقفرة إذ لا يوجد مخفرة ولا بوليس ولا حارس ولا شهود غير الخوف من غضب الله تعالى وعقابه الأليم».

ثم قال محرر المقالة: كل ذلك إذا كان المراد من التنديد بقانون المحاكم المشتق من القانون الفرنسي الأخذ بقانون أجنبي غيره ولكن إذا كان المراد الرجوع إلى الشريعة الغراء في القضاء بأحكامها والأخذ بسننها فالأمة تتلقى ذلك بكل فرح واستبشار «ثمرات، لا اعتقاد أن بذلك سعادتها دنيا وأخرى وعنوان عزاها ومكنتها» ولكن أظن أنه يوجد بين ساداتنا الأمراء عدد عظيم يستنكر المحاكمة في الوقت الراهن على الزنا بالجلد والرجم حسب النصوص الشرعية (لما...) ولا يرضى بعقوبة السارق بقطع اليد وهلم جرا ولو فرضنا تنازلهم إلى قبول هذه الحدود وتنفيذها «ثمرات سبحان الله هم بظل الشريعة المطهرة صاروا أمراء واعتزوا بعزها فلا يصح أن يتنازل المعزوز لقبول معزها» فمن يضمن لنا قبول الطوائف الأخر بأحكام شريعتنا «ثمرات هذا كلام جاهل بالشرعية المطهرة لا يعرف من أحكامها غير اسمها».

ثم قال وهب أننا اقتدرنا على إزالة هذه العقبات فإلى من نكل القضاء بهذه الشريعة إلى علمائنا الأزهريين وهو الأليق لأحكام التطبيق أظن أن دون ذلك خرط القتاد حتى لو رضيت به أمراؤنا لصعب عليهم نيل التصديق من المراقبين وغيرهم من الأمم نوات المصلحة مع حكومتنا «الخديوية».

فإذا كانت هذه حالنا فعلاّم التنديد بقانون المحاكم الأهلية لكونه أجنبياً عنا حالة كوننا لا نستطيع الرجوع لشريعتنا الأصلية اهـ.

ثمرات - انتهى ما أردنا إيراده من هذا المطلب من كلام محرر هذه المقالة التي استوعبت نحو ثمانية عواميد من الجريدة المذكورة وقد علقنا بعض حواش اقتضاها المقام ونأخذ الآن بالبحث والمحاكمة لتزييف ما جاء به وإثبات عدم صحته وذلك يستلزم

بدون سبب شرعي. «ثمرات، لا نعلم إذا كان هذا القول على سبيل التخليط من محرر المقالة أو تخريف من المعارض إذ لا موجب شرعاً بعقوبة معتصب أرض ما».

ولو لاحظ المعارض أن ذلك القانون تلقته البلاد بعد أن عاشت قرونًا «كذا» لا قانون ولا نظام لها في الحقيقة إلا مشيئة قضاتها وإرادتهم «كذا» لا اعتقد أنها خطت به خطوة عظيمة نحو الترقى والكمال.

نعم إن لنا شرعاً ودينًا سماويًا شهدت له أئمة القوانين من علماء الإفرنج بكونه تكفل بجميع النظامات المدنية والجنايية وكيفية التحكم فيها بطرق مفصلة وقواعد فلسفية صحيحة ولكن من الأسف إن القضاء بتلك القواعد والأحكام الغراء كان معطلاً من عدة أجيال (هذا بهتان واضح) ولم يكن لحكام الشريعة الغراء سوى نظر الوقائع المتعلقة بالأحوال الشخصية «كذا» أما النظر في المسائل الجنايية والحقوقية فكان بحسب نظامات وضعية متعددة ولوائح متفرقة لا ارتباط لها بالشرعية الغراء مطلقاً فضلاً عما فيها من القصور والإبهام والتعمية حتى أمست عديمة الفائدة وكان من نتيجة تلك الحالة السيئة التي شوهدت بها المجالس الملغاة قريباً.

ثم قال محرر المقالة المذكورة: فلو كنا متمتعين في بلادنا بقانون مشتق من عواندنا ومنطبق على تقاليدنا الدينية أو الأدبية ثم أهملناه واعتقدنا قانون الفرنسيين أو غيرهم لكان ذلك حطة وعارًا ولكن أي عارٍ أو ذنب على الحكومة «الخديوية» في تمشية ذلك القانون في محاكنا وقد كنا محرومين من كل نظام حقيقي.

وبعد أن ذكر ما صرفته الحكومة الخديوية على تربية الرجال الوطنيين الذين ربتهم تربية قانونية سواء في مدرسة الحقوق في مصر أو في أوروبا حتى ضاهت بهم المحاكم الأهلية المختلطة وإنه لو استبدلنا هذا القانون بغيره لرجعنا القهقري وخسرت البلاد فائدة الانتفاع بأولئك العلماء الأفاضل.

«ثمرات، القول بالرجوع القهقري يفيد وجود التقدم في الكمال على أن الواقع خلاف ذلك فإننا لا نجد مصر إلا في تقهقر مستمر إذ من المستحيل أن يكون للقانون الذي هو من صنع البشر التأثير في النفوس مثل الشرع السماوي لأن الأحكام الشرعية فاعلة بسرهما خلأً للقوانين الموضوعة التي تحتاج إلى

الأحكام وأحوال الأمم والزمان

قرأنا في العدد ٣٧٥٩ من جريدة الأهرام بتاريخ ١٥ ذي القعدة سنة ٣٠٧ و ٢ تموز سنة ٨٩٠ رسالة منسوبة لأحد أفاضل المصريين في مصر معنونة هكذا «تنازع السلطة بين الإدارة والمحاكم» والذي يلوح من مباحث هذه الرسالة أن المراد تنازع السلطة بين مأموري الإدارة ومأموري المحاكم بمعنى أن مأموري الإدارة يقصدون المداخلة بأمور المحاكم وأمور المحاكم يقصدون بأن يكونوا هم المسؤولون بالأحكام المعهودة إليهم ضمن دائرة القانون بدون أن يشاركهم مشاركون بحقوق وظائفهم.

وقد تضمنت مباحث الرسالة مطلبين أحدهما في أفضلية إطلاق حرية أرباب المحاكم كما نص عليه القانون بدون أن يكون لمأموري الإدارة حق بالمداخلة في الأحكام ولا التسلط على أفكار الحكام إذ يوجد لمأموري الإدارة أشغال كثيرة تقضي عليهم الوظائف النهوض بها والنظر بدقائقها والقيام بشؤونها حق القيام وقد تضمن المطلب الأول فضلاً عن تفصيلات ذلك القول باستهجان عدم الإصغاء لأقوال الوطني من مأموري المحاكم بخصوص الإصلاحات اللازمة ثم اتباع قول الأجنبي وإن كان قوله هو نفس الحقيقة التي أشار بها ذلك المأمور الوطني. وحيث لا كلام لنا على هذا المطلب نكتفي بما ذكر من مباحثه مع الاستحسان.

أما المطلب الثاني فقد تضمن ما ذكره محرر المقالة المذكورة من اعتراض البعض على اشتقاق قانون المحاكم في مصر من القانون الفرنسي وإسناد هذا الاعتراض على ما يوجد من التباين في ما بين الشرقيين والغربيين «أهالي أوروبا» من جهة الأخلاق والعوائد والتربية ومواقع البلاد وهواء أرضها وإن كل ذلك يقضي بتفاوت القانون ثم قال «المعارض» إن ديننا وعواندنا وتربيتنا ومواقع بلادنا وهواء أرضها لا تسمح لنا بمتابعة الغربيين وتقليدهم في الحكم بمقتضى نظاماتهم وقوانينهم.

وقد تولى صاحب الرسالة المذكورة البحث بذلك فقال إن هذا الاعتراض يخدع ظاهره وتطمئن له النفوس قبل البحث والتتقيب «والثمرات تقول بل وبعدهما أيضًا كما سيأتي» قال واستشهد المعارض على عدم موافقة القوانين المذكورة لعدم تصريحتها بعقوبة معتصب الأرض من واضع اليد عليها

تطبيق الأوصاف المشروط وجودها في القضاة لما وصلت مصر إلى حالتها الحاضرة.

ولا بأس أن نذكر هنا أهم هذه الشروط وهي أن يكون القاضي صحيح التمييز جيد الفطنة بعيداً عن السهو والغفلة صادق اللهجة ظاهر الأمانة عفيفاً عن المحارم متوقفاً المآثم بعيداً من الريب مأموناً في حالتي الرضا والغضب مستعملاً مروءته في أمور دينه ودينه عالمًا بالأحكام الشرعية وأصولها حسب تعريف أهل العلم لذلك.

وقد ذكر في الفصل الأول من كتاب القضاء من مجلة الأحكام العدلية بيان أوصاف الحاكم وذلك في المادة ١٧٩٢ فما بعدها وذكر في الفصل الثاني من الكتاب المذكور بيان آداب الحاكم وهنا نسأل من محرر تلك المقالة هل اجتمعت هذه الشروط في الرجال الذين أشار إليهم وإن كان من المحتمل أن يكون بعضهم متصف ببعض هذه الصفات.

ومن النصوص الشرعية أن القضاء يتقيد ويتخصص بالزمان والمكان لملاحظة عدالة تتعلق بالمصلحة العامة ولو كان لمحرر تلك المقالة اطلاع أو إلمام بالأحكام الشرعية لسار بما يوجب فرح الأمة واستبشارها كما ذكر ذلك بقوله «إذا كان المراد الرجوع إلى شريعتنا الغراء في القضاء بأحكامها والأخذ بسننها فالأمة تتلقى ذلك بكل فرح واستبشار» ولا كان ناقض نفسه بنفسه فإنه بعد أن ذكر أن أئمة القوانين من علماء الإفرنج شهدوا بكون الشريعة المطهرة تكفلت بجميع المنظمات المدنية والجنائية بطرق مفصلة وقواعد فلسفية صحيحة عاد محاولاً إقناع الأفكار باتباع القانون المشتق عن قانون أجنبي مع اعترافه بأنه غير واف بجميع الحاجات واحتوائه على ما يخالف عوائد البلاد ومشاربها فما الذي يمنعه من محاربة الأمة ما يرضيها وهو يعلم أن الفكر العام وخصوصاً في المسائل الجوهرية مما يعول عليه في كل مكان بالأخص عند الذين سَمَّاهم مراقبين.

وهنا نذكر على سبيل المثال أن الدولة العليّة «أيدها الله» عندما وجدت لزوماً لتشكل المحاكم النظامية جمعت أفضل العلماء وجمعوا من الكتب الفقهية كتاب مجلة الأحكام العدلية وجعلته دستور العمل وقد وضعت لهذه المحاكم بحسب أنواعها بعض قوانين ونظامات تتضمن صور إجراء المحاكمات وأصولها وما من شأنه تأمين حقوق الناس مع إبقاء المحاكم الشرعية قائمة بذاتها تفصل ما يعرض عليها من النوازل توفيقاً للأحكام الشرعية وقضاتها ينصبون بموجب إرادة سنية حسب القاعدة المنوّه عنها آنفاً.

والشيء بالشيء يذكر فقد علمنا عن ثقة أن حضرة الخديوي السابق كان عزم على اتخاذ القانون الفرنسي المعروف (بكود نابليون) دستوراً للعمل في المحاكم النظامية في القطر المصري ولدى تكليف العلماء للتصديق على هذا التدبير امتنعوا وإن العلامة حضرة صاحب الفضيلة الشيخ العباسي مفتي أفندي الديار المصرية أجاب بأنه إذا كان المراد تسهيل تناول الحكام تطبيق الأحكام يأمر الجناب الخديوي بتأليف جمعية من العلماء الأعلام ينتقوا من كتب الشريعة المطهرة

قوانين تتكفل بكل الاحتياجات مع موافقتها لعوائد البلاد وأخلاق أهلها وطبائعهم وتربيتهم. وإذ كان في فكر حضرة الخديوي السابق وتقتنذ أمور كانت موضوع التأمل صرف النظر عن اتخاذ القانون الفرنسي وعن تأليف جمعية من العلماء على أنه لو فعل هذا التدبير لأبقى له أثراً عظيماً يمتدح عليه ما تعاقب الملوان ولا يقاس بغيره من الأثار ولعل حضرة فخامتو دولتلو توفيق باشا الخديوي المعظم يتوفق لإجراء هذا الأثر العظيم لما يصلنا من أخبار صلاحه ومظاهرته بالتقوى وحب الأمور الخيرية.

ومما تقدم يتضح أن استعمال القانون المشتق من قانون أجنبي في الديار المصرية جار من عهد قريب وإذا عزمت الحكومة الخديوية على الرجوع إلى الأحكام الشرعية على الصورة التي أشار إليها العلامة الشيخ العباسي لا يتعذر معها استخدام الذين نبغوا بتحصيل علم الحقوق إذ أن مجرد اطلاعهم يكسبهم الملكة.

ولا يخفى أن الإمبراطور نابليون عندما عزم على وضع القانون المعروف بالكود قد جمع من العلماء من لهم مزيد الاطلاع على القوانين الرومانية والشريعة المطهرة الإسلامية والقوانين الأروبية السائرة وألغوا من مجموع هذه الشرائع والقوانين قانون الكود المذكور مع مراعاة عوائد الفرنسيين وأخلاقهم وتربيتهم ومواقع بلادهم وهوائها ومن كان له اطلاع على مذهب الإمام مالك (رضي الله عنه) يجد كثيراً من نصوص مذهبه في القانون المدني وقانون التجارة من الكود المذكور.

ولا نرى الحكومة الخديوية ملومة إذا اعتمدت الطريق التي تستلزم فرح الأمة واستبشارها فإن المسلمين يعتقدون أن سعادتهم وعزهم وقوتهم كل ذلك مقترن بإجراء أحكام الشريعة الغراء العادلة والأدلة العقلية والتاريخية على إثبات ذلك كثيرة لا حاجة لنا إلى سردها الآن. وقد قال بعض أهل الأرياف بمعرض التحذير لمن يخالف أحكام الشريعة المطهرة ما نصه

وشين الشرع لها شارة - بتقطع مثل المنشارة هذا ما عن لنا سرده في هذا البحث تاريكين لحضرات العلماء الكرام مجالاً وسيعاً لنفثات أفكارهم وعوامل يراعهم والله الموقّق للصواب وهو سبحانه حسبنا ونعم الوكيل.

الأستانة العليّة

أدى سيدنا ومولانا أمير المؤمنين حضرة السلطان الأعظم صلاة الجمعة في جامع أرطغرل الشريف وبعد أداء الفريضة عاد بموكبه السلطاني السني بالشوكة والإجلال إلى سراي يلديز الشاهانية.

وقد حضر رسم الموكب الشاهاني حضرة دولتلو نجابتلو شهزاده برهان الدين أفندي الذي أدخل في سلك العساكر البحرية الشاهانية لابساً الملابس العسكرية المخصوصة بفصل الصيف مثل جميع العساكر المظفرة.

«توجيهات» - فوضت نيابة مركز ولاية طرابلس الغرب اعتباراً من ١٥ ذي الحجة سنة ٣٠٧ إلى حضرة فضيلتلو مصطفى رشدي أفندي نائب بغداد سابقاً. ونيابة قضاء غزة من لواء القدس الشريف

اعتباراً من غرة صفر سنة ٣٠٨ إلى علي فائق أفندي المخرج من مكتب النواب. ونيابة راشيا من ولاية سورية اعتباراً من ١٥ صفر سنة ٣٠٨ إلى عيسى أفندي نور الله نائب النيك سابقاً.

وأحسن بالنشان المجيدي من الرتبة الأولى تبديلاً إلى حضرة دولتلو عزيز باشا والي ولاية بيروت.

وبالنشان العثماني من الرتبة الرابعة إلى محمود وصفي بك اليوزباشي نجل حضرة دولتلو أحمد مختار باشا الغازي المعتمد السامي الشاهاني في مصر

وبالنشان المجيدي من الرتبة الرابعة إلى كرامة زادة مكرمتلو محمّد أمين أفندي.

وبالنشان المذكور من الرتبة الثالثة إلى عبد الأحد أفندي خضرة من وجوه جونية في جبل لبنان.

- تفيد الأخبار الواردة إلى الباب العالي من جزيرة كريت أن الأمن والراحة مخيمان في أنحاءها وأنه قد عاد إليها القسم الأكثر من الذين ذهبوا إلى بلاد اليونان والمأمول حصول البركة في محصول زيتون هذه السنة.

- جرت المذاكرة في نظارة الخارجية الجليّة لأجل تجديد عقد المعاهدة التجارية بين الحكومة السنية ودولة الروسية. وقد استدعى المأمورون الروسيون من حكومتهم التعليمات على بعض أمور مهمة.

تبرع حضرة أبهتلو دولتلو إسماعيل باشا الخديوي السابق بمنزليين في البوغاز لأجل مستشفى الفقراء والعجزة وجرت معاملة الفراغ باسم أمانة دار السعادة.

- صدرت الإرادة السنية بالتصديق على قرار مجلس الوكلاء بصرف خمسة آلاف ليرة من صندوق مال ولاية سلانك لتوزيعها بصفة قرض على المحتاجين بسبب محل المحصولات هذه السنة في الولاية المذكورة.

- ورد من أخبار باريز أن حضرة دولتلو سفير السلطنة السنية بها أقام بضيافة مكلفة في دار السفارة لحضرة رئيس جمهورية فرنسا.

- تفيد الأخبار الواردة إلى نظارة النافعة الجليّة أن يوسف أفندي المطران الذي تحصل على الامتياز بمد خط تراموي في الشام قد شكل شركة في بروكسل برأس مال قدره أربعة ملايين فرنك والبنك العثماني من جملة هذه الشركة.

- «نقلنا في العدد الماضي رواية جريده «سعادت» عن خطف الأشقياء حفيد فتحي باشا من أملاكه قرب سينكلي الخ وقد اطلعنا في جريده «طريق» الواردة مع البريد الاخير أن حقيقة هذه الحادثة كما يأتي».

إن أطناش الشقي المشهور ورفقاه السبعة من البلغار والروم قد باغتوا عزتلو صالح بك مدير مصالح حضرة دولتلو عطفوتلو محمود باشا صهر الحضرة الشاهانية وأحمد أفندي ناظر جفتلك المشار إليه في قضاء سلوري من لواء جاتلجه ليلاً وأخذوهما إلى الجبل وبعد أن طلبوا منهما الفدية ١٢ ألف ليرة قبلوا أن تكون ثلاثة آلاف ليرة وفي اليوم الثاني (٨ حزيران) تركوا صالح بك لإحضار الفدية وأبقوا أحمد أفندي رهناً عندهم ووضربوا ميعاد أربعة أيام لإحضار الفدية وعند عدم إحضارها يقتلون أحمد أفندي ويخربون الأملاك المختصة بالباشا المشار إليه

ويقدمون على إتلاف حياة صالح بك. وذكرت بعد ذلك صدور الإرادة السنية بسوق العساكر الفرسان والمشاة والزاندرمة للقبض على الأشقياء أحياء أو أمواتاً والحصول على سلامة أحمد أفندي وتعيين باخترتان لحراسة السواحل مع الوعد بمكافأة من يقوم بحسن الخدمة.

وفي طريق - من الاتفاق الغريب أن خمسة من الأشقياء اللصوص باغتوا مستأجر الجفتلك المعروف بجفتلك أمير يخور الكائن في جوار «كاغدخانة» خاصة حضرة دولتلو عطفوتلو محمود باشا وطلبوا منه خمسمائة ليرة وبعد أن جرحوه جراحات كثيرة قضت عليه أخذوا الدراهم التي وجدوها وقدرها ٥٣ ليرة وخربوا الجفتلك وأرکنوا إلى الفرار وقد أخذ بالبحث عنهم وإرسال العساكر للتحري عليهم.

أخبار الولايات

نقل عزتلو حسن رضا أفندي الصلح قائمقام قضاء مرجعيون إلى قضاء صافيتا. ونقل عزتلو نظيف أفندي صافيتا إلى قضاء مرجعيون.

وقد حضر حسن رضا أفندي الموما إليه إلى بيروت وبلغنا أن حضرة ملجأ الولاية الجليّة عهد بوكالة قائمقامية مرجعيون إلى عزتلو إحسان بك أفندي قائمقام صيدا.

وجهت متصرفية حماة إلى سعادتلو ناظم باشا معاون ولاية سورية وقائمقامية قضاء دوما إلى عزتلو مصطفى بك العابد قائمقام صور وقائمقامية صور إلى عبد الوهّاب أفندي.

جرى يوم الأحد «أمس» مثال امتحان تلامذة المكاتب الابتدائية بعد أن جرى امتحانهم بمعرفة المميزين حسب الأصول وذلك بحضور بعد أركان الولاية والمأمورين والوجوه وبعد توزيع الجوائز والشهادات للذين أتموا دروسهم تقدم الدعاء للدولة والحضرة العليّة الشاهانية وانصرف الجميع يقدمون التبريك لمأموري المعارف وأساتذة المكاتب.

سرنا ما قرأناه في جرائد دار السعادة من نوال وطنينا فتوتلو سليم الفحام البيروتي رتبة اليوزباشي أركان حرب.

ولا ريب أن اجتهاده واستعداده يؤهله للترقي وأداء الخدم المرضية الصادقة للدولة والملة ويكون بذلك قدوة حسنة لأبناء وطنه الذين تقاعسوا في الماضي عن إحراز شرف الخدمة العسكرية الجليّة.

توجه يوم الثلاثاء الماضي إلى الأستانة العليّة الوجيه عزتلو موسى أفندي فريخ أحد أعضاء مجلس بلدية بيروت مصحوباً بعائلته وفي نيته التوجه إلى ويانه وإلى بعض المدن الأوروبية.

قرأنا في جريده لسان الحال أنه وصل إلى بيروت السير رتشرود وود الذي كان قاصلاً لإنكلترا في هذه البلاد من مدة طويلة «المشهور بالشام وغيرها بالقنصل ود» وأنه سيتوجه إلى بعلبك ثم يعود لتعضية فصل الصيف في عاليه من جبل لبنان.

ذكرنا قبلاً صدور الإرادة السنوية بتشكيل لجنة عالية تحت رئاسة الحضرة العليّة الشاهانية لإعانة أهالي الحجاز بمناسبة انحباس المطر مدة ثلاث سنين وارتفاع أسعار الحوائج الضرورية ومداركة إرسال الذخائر إلى تلك البلاد وقد طبعت اللجنة أوراق الإعانة بقيمة خمسة وعشرين ألف ليرة وجعلتها أربعة أنواع ليرة ونصف ليرة وريال مجيدي وربع مجيدي وإن سيدنا ومولانا الخليفة الأعظم تكرم بمبلغ ألف ليرة في هذا السبيل الخيري.

وقد كتب إلينا من الشام أنه ورد إلى مقام ولاية سورية الجليلة من جانب رئاسة اللجنة الثانية العالية مبلغ مائتين وخمسة وثلاثين ألف قرش من أوراق هذه الإعانة وأن حضرة دولتو مصطفى عاصم باشا شكل لجنة من متحيزي المأمورين والوجوه تحت رئاسته لتكون شعبة للجنة العالية تقوم بتوزيع وتحصيل ذلك وقد تخصص على مركز الولاية ٧٥ ألف قرش والباقي توزع على الألوية والقضوات الملحقة وقد أخذ من المصونة خانم أفندي حرم حضرة سعادتو محمّد سعيد باشا محافظ وأمين كيلار ركب الحج الشريف باسم المشار إليه مئتا ليرة ومن سعادتو محمّد باشا اليوسف من متحيزي أعضاء مجلس إدارة الولاية مبلغ خمسين ليرة وذلك مما يوجب شكر شعائر إنسانيتهم وحميتهم المليّة أما المأمورون الذين رواتبهم من خمسمائة قرش فأكثر فيدفعون في المائة عشرين قرشاً والمأمول جمع بقية المبلغ المذكور بأقرب وقت كما اعتاد عليه أهل هذه الولاية بالمسابقة إلى الأمور الخيرية ومواساة المصابين فكيف وهذه الإعانة لتهوين مصائب أهالي الحجاز اهـ.

وهنا نكرر شكر العواطف السنوية الشاهانية بالالتفات إلى معاونة أهالي البلاد المحترمة ونثني على حمية من يقدم على عمل المعروف والإنسانية ويدخل له عند الله تعالى وسيلة وقرى.

بيروت في ٤ تموز سنة ٩٠

انتخابات جمعية دفن الموتى المارونية

جرى في الشهر الماضي انتخاب جمعية دفن الموتى الفقراء للطائفة المارونية فأصابت القرعة للوظائف فيها الأشخاص الآتي بيانهم أدناه

المرشد - حضرة الأب الخوري جبرائيل ملحمة

للرياسة - الخواجه نخلة الهاني
نائب الرئيس - الخواجه جرجس أبي عساف

كاتب السر - الخواجه بشارة شدياق
نائب الكاتب - الخواجه يوسف باز
أمين الصندوق - الخواجه نقولا عبد الله
المديران - الخواجهات جرجس أبي واكد وبلس صوما
الفاحصان - الخواجهات بطرس الزوقي ونخلة خليفة

ونحن نثني على اهتمام وغيره الأعضاء المرقومين لما يترتب من اهتمامهم وعنايتهم من الصوالح الخيرية في سبيل دفن الفقراء حباً بوجه الله تعالى وخير القريب.

عمدة جمعية دفن الموتى

المارونية

الأخبار التلغرافية
واشنتون في ٢ تموز - تداول المجمع

الأعلى الأميركي في قانون الفضة حسبما صدق عليه مجلس النواب.

لندرا - لا تزال ليدسي في ظلام حاله فإن ألوقاً من الناس محدقون بمعمل الغاز الذي اتخذت العساكر خفارتها ويلوح أن الفعلة الذين نزعوا إلى الثورة يقصدون الشر والعدوان. ومنها - أنكر السير هوايت واي رئيس وزارة الأراضي الجديدة ما قيل عن حصول هياج فيها وأعرب عن أمله بالوصول إلى حل مرض لمسألة الصيد.

لندرا في ٣ - أعلن المستر ستانهورب في خلال مداولة مجلس العموم في ميزانية الجيش أن الحكومة قبلت بما اقترحه اللورد هرتنكتون وهو إنشاء مجالس عسكرية برية وبحرية للبحث في المسائل المتعلقة في أقلام نظارة الحربية والبحرية وأن تكون هذه المجالس مؤلفة من لجان الوزارة برئاسة رئيسي مجلس الوزراء ثم بتشكيل مجلساً حربياً من الموظفين المدنيين والحربيين في قلم الحربية ومجلساً آخر يضع قانوناً للسلفات. وقد أضاف على ذلك أن الوزارة لا تود الإسراع في تقرير المسألة المتعلقة بإلغاء وظيفة القومندان العام.

مدريد - قدم الموسيو ساغسبا «رئيس وزراء إسبانيا» وبقية الوزراء استعفاءهم وقبلت الملكة بذلك والمرجح أنه ستولج الموسيو كانوفاسي بتشكيل وزارة جديدة.

لندرا في ٤ - سويت أزمة عملة الغاز في ليدسي وقبلت شروطهم.

مدريد - شكل الموسيو كانوفاسي وزارة من المحافظين بدلاً من وزارة ساغسبا.

لندرا - وقع أمس على الوفاق المختص بتحويل قرض الدائرة السنوية. أما تحويل قرض الدومين فقد أرجئ إلى شهر أيلول أو تشرين الأول ولذلك يبارح المندوبان المصريان لندرا يوم الأحد القادم إلى مصر. وسيصدر قرض الدائرة السنوية الذي هو بمبلغ ٧٣٠٠٠٠٠ ليرة في ١٨ الجاري في كل من باريز ولندرا وبرلين وفرانكفورت والقاهرة.

برلين تعين الكونت دي ليدن قنصلاً جنرالاً لألمانيا في القطر المصري.

لندرا - قرأ مجلس النبلاء للمرة الأولى اللائحة المتعلقة بالتنازل عن هليجولاندا لألمانيا وصدق عليها.

باريز - ورد في الطان أن إنكلترا قبلت مبدأ بترضية فرنسا تلقاء المركز الأول الذي ستخذه لها في زنجبار.

لندرا - نظم عدد كبير من أعضاء مجلس العموم عريضة يحتجون فيها ضد المعاهدة الأفريقية ثم يعربون عن تأسفهم من نية الحكومة في إعطاء فرنسا حق توسيع سلطتها في زنجبار مقابل وضع الحماية الإنكليزية على زنجبار.

باريز - صدق السناتو على رسوم الذرة والأرز والندبس التي سبق مجلس النواب وصدق عليها.

صدق مجلس النواب على لائحة تتعلق بقانون جمركي موافق لمحاويل تونس.

باريز في ٥ - حكم على النهلسنيين الذين قبض عليهم هنا بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغرامة قدرها ٢٠٠ فرنك أما النساء فقد برئت ساحتهم.

ومنها - طلبت فرنسا مقابل ترك حقوقها في زنجبار تخلف إنكلترا عن جميع الامتيازات التي تخولها إياها المعاهدات

المتعلقة بتونس ثم طلبت منها أيضاً الاعتراف لها بحق الاستيلاء على هندلاند في جزائر الغرب «كذا» بناحية النيجر.

لندرا في ٦ - يزداد الهياج بين رجال البوليس فإنهم في مساء أمس أصدروا إعلاناً استحضوا به أصحاب المخازن ويشيرون عليهم بإقبالها قبل الأوان المعتاد ووضع حراس عليها حذراً من طائلة الأزمة التي لا بد من نشوئها.

لندرا - في صبيحة اليوم أبى رجال الفرقة الثانية من آلي الحرس الملقب بالغرديانية الخروج من الثكنة لاستعراض ملابسهم الغربية وتحصنوا في غرفهم بعد أن أقفلوها فدعى حينئذ أحد ضباط أركان الحرب وأمر بتترك الاستعراض وبناءً على ذلك خرج العساكر وانتظموا صفوفاً وكانوا يصرخون ويصفرون عندما كان الضابط يؤنبهم على ما فعلوا من عدم الطاعة والخروج عن وظائفهم حتى اضطر أخيراً إلى صرفهم.

وقد كثر الهرج ورفت أربعون من البوليس ودعيت فرقة الخيالة لحراسة شارع بو وحراسة البرنس ديغال عند خروجه من الأبرة.

لندرا في ٨ - يؤكدون أن الباب العالي أرسل لائحة أخرى إلى إنكلترا يلح عليها فيها بتعيين أجل للانجلاء عن مصر ثم يطلب منها تعديل طلبها في مسألة إعادة الاحتلال.

- بعد ظهر اليوم احتشد جم غفير من الناس في شارع بو وصار يهزأ بالبوليس فقبض على كثيرين منهم فقاومه أكثرهم وحاول الجمع إنقاذهم منه فانقض عليهم بعضه وجرح بعضاً منهم.

لندرا في ٩ - استمرت المشاجرات في مساء أمس بين جماعة الثائرين والبوليس في شارع بو وجرح فيها كثيرون ثم سار الجمع إلى غربي المدينة يتبعهم البوليس وكانوا يرمون نوافذ المخازن على جانبي الطريق بالحجارة فكسروا زجاجها وألقوا بها خسائر فادحة.

وزير خارجية فرنسا السابق

والمسألة المصرية

نقلت الديبا عن جريدة المورنن بوست الإنكليزية فصلاً طويلاً يتعلق بما دار من الحديث بين مراسلها في باريز وبين الموسيو سبولر وزير خارجية فرنسا سابقاً عن مسألة الصيد في الأراضي الجديدة والمسألة المصرية فلخصناه على الوجه الآتي

قال الموسيو سبولر إن مسألة الصيد في الأراضي الجديدة ليست بمسألة مهمة وإن الحكومة الإنكليزية قادرة على تسكين هياج الشعب من سكان الأرض المذكورة وإن المخابرات قد جرت إلى الآن بين الحكومتين في أحسن مجرى وإن الأمل معقود بحلها على وجه مرض للطرفين وإن الخواطر في فرنسا قد تغيرت في هذه الأيام من نحو سياسة إنكلترا في مصر وإن إنكلترا ما دامت مترددة عن وفاء وعودها فلا يبرح الفرنسيون في كدر وتأثر منها وأن المخابرات إذا لم تكن مبنية على جلاء الجيوش الإنكليزية فلا يمكن أن تأتي بالفائدة المقصودة لأن إقامة إنكلترا في مصر لم يعد لها من جدوى في الوقت الحاضر وإنكلترا نفسها تعلم أنها بعد الإصلاحات التي فعلتها لم يبق ثمة ما تفعله وإنها مهما نالت من الفوائد

فلا تقاس بما قد يصيبها من الخسائر والأضرار حيث كلما طال مقامها بين ظهري المصريين تغيرت القلوب عليها ومن وجه آخر فإن المصريين قادرين على القيام في أعمالهم بأنفسهم كما كانوا من قبل أن تتداخل إنكلترا بمصالحهم وشؤونهم وإن فرنسا تحب أن ترى مصر قنطرة مستقلة تحت سلطة الحضرة العليّة السلطانية ولية أمر البلاد العثمانية ثم إن إنكلترا ينبغي أن تكون على يقين تام بأنها إذا أجلت جيوشها عن مصر فلا تحل فرنسا في موضعها لأن فرنسا تعلم أن إقدامها على ذلك يكون مدرجة لعود الاحتلال الإنكليزي وهو ما تسعى جهدها في منعه نعم إن مصالح فرنسا في مصر مهمة جداً وينبغي عليها أن تحميها من كل طارئة غير أنها قادرة على ذلك دون أن تستخدم لأجله قوتها الجندية ولتكن إنكلترا على ثقة أن فرنسا لا ترضى باحتلال مصر في أي الأحوال وإن خواطر أهلها لا تهدأ ولا تسكن إلا بوفاء الوعود الإنكليزية والجلاء عن الديار المصرية.

مسألة الصيد في الأراضي الجديدة

ومصر

ورد في جريدة النوي أن هذه المسألة تزداد صعوبة وإشكالاً من يوم إلى آخر وأن الصلات بين الصيادين الفرنسيين والأهالي قد تغيرت عن قبل وبعد أن كانت الإفادات التي نشرتها جرائد فرنسا تبين أن الحالة مرضية نوعاً قد صار في الوقت الحاضر لا يبعد أن يحصل نزاع بين الأهالي والصيادين فإنه علم من أبناء نيويورك أن قد تألفت عصابة غايتها المقاومة بالسلاح ومنع مراكب الصيد من المجيء إلى بلادهم وأن الأهالي قد حذروا إنكلترا من التساهل مع فرنسا والسماح لمراكب الفرنسيين من الملاحه في مياه أراضيهم وأنها إن لم تظهر حزمًا ومقاومة خرجوا عن طاعتها ونبذوا أحكامها ظهرياً فاهتمت بهذا الكلام جرائد إنكلترا ونصحت لحكومتها أن تعجل في تسوية المسألة المذكورة ولو اضطرت في ذلك للمال على أن حكومة فرنسا لا تريد أن تنتفع من هذه المسألة انتفاعاً مادياً وإنما قد اتخذتها وسيلة لإكراه حكومة إنكلترا على التساهل في المسألة المصرية وقد أدركت هذا الأمر جرائد إنكلترا فبينت في مباحثها بذلك أن استخدام هذه المسألة في السياسة الشرقية مانع من حلها وأن هذا التعويض الذي ترجوه فرنسا لا تسمح به الوزارة ولا الرأي العام.

النمسا وروسيا

وقفنا في جريدة الديبا على خطاب لفظه الدكتور ويسشاتي أحد أعضاء مجلس النواب النمساوي فلخصناه على الوجه الآتي
قال - إنني لا أذهب مذهب القائلين بأن تعزيز السلام وتأييد دعائمه متوقف على إعداد العُدَد وتعبئة الجند وزيادة المعدات الحربية وأن إقبال كواهل الدول وتحميلها ما لا تطيق من النفقات لتكثير الجند والتفنن في أساليب العدوان يقوي الأمل بدوام الراحة واستتباب الراحة كلا إن ذلك لا ينطبق على الحكمة ولا تشتم منه رائحة الإصاغة فإن العسر المالي سوف يشل يمين الدول الدائبة في التجهيزات الحربية فتقف حركتها وهناك

وقعت معركة بين الفرنسيين والداهوميين قتل بها من الأولين ١٥ شخصًا ومن الفريق الثاني ١٥٠٠ جندي.

اكتشف في برلين على دسياسة تقام ضد الحكومة الروسية في البلقان.

أفادت إحدى الصحف الأجنبية أن «سارا برنار» ممثلة الروايات المشهورة قد أصيبت بجرح في رجلها فارتأى بعض الأطباء بتر الرجل لسلامة سائر الجسم فلما اتصل هذا الخبر بأصحاب الملاعب في أوروبا وأميركا أرسلوا إليها كتابًا يقولون به إنه إذا لم يكن بد من بتر الرجل فهم مستعدون لمشتري هذه الرجل بقيمة ثلاثين ألف فرنك إلا أن عزمهم هذا لم يتم لأن سارا برنار قد شفيت من الجرح ولم يبق احتياج لعملية جراحية.

إعلان

أرض وشجر صفحة الكوكرة دونم ٢ نومرو ٢٦ أطرافها محمّد أبو حامد وعبد الله وحبورة ودرويش حماد ويوسف منصور.

أرض وشجر صفحة غرسان العاروض دونم ٣ نومرو ٢٧ أطرافها محمّد أبو حامد ومن طرفين دار صالح وطريق وعبد الفتاح.

أرض وشجر صفحة شعب معالي العاروض دونم ٤ نومرو ٢٨ أطرافها دار صالح وطريق وعبد الجبار حسنة وأحمد الحاج.

أرض وشجر صفحة أرض الحدولة دونم ٥ نومرو ٢٩ أطرافها دار خليل ودار حبورة وطريق وأبو حمد.

مقدمًا طرح للمزايدة العلانية الأربعة قطع أرض المشجرة المرقومين بحدودهم أعلاه الواقعين بأراضي قرية الجانية التابعة إلى القدس الشريف المملوكين إلى المتوفى حسين بن عبد اللطيف السمحان من القرية المذكورة لإيفاء ما يطلب منه إلى الموسيو وليم الخياط قونشليلر قونصلاتو دولة إنكلترا الفخيمة بموجب إعلام صادر من محكمة تجارة القدس الملغا في ٣٠ مارت سنة ٢٩٩ نومرو ١٠ وبما أن مدة المزايدة القانونية أولاً قد انقضت وتقرر المزايدة الأخير على الدائن المومي إليه بمبلغ ستمائة وثمانون غرش صاغ الخزينة العامرة لذلك صار سحب القراراده للمدة الأخيرة إحدى وثلاثون يومًا لكي كل من يضع الزيادة فليضم على الأقل بالمائة خمسة غروش لذلك نشر هذا الإعلان في ١٦ حزيران سنة ٣٠٦.

مأمور إجراء القدس

سعيد عرفات

إعلان

(أقراص التمر هندي)

للخوجا هندي

(صنع الصيدلية البروسبانية الشهيرة في بيروت) قد اشتهرت هذه الأقراص بوجودتها ولذة طعمها وحسن عاقبة تناولها إذ أنها لا تسبب أدنى انزعاج ولا مغص، وهي كثيرة الفائدة بالمصابين بداء الباسور وضعف الهضم وقبض المعدة وألم الرأس. وهي تباع في هذه الصيدلية وفي سائر الصيدليات المشهورة وفي الممالك المحروسة والإسكندرية والقاهرة. لكن الحذر من الأقراص التقليدية لأنها مضرّة جدًا كما أوضحنا ذلك بإعلاننا السابقة وأعرنا عن سوء محتوياتها ولا تخفى مضارها عن كل ذي بصيرة.

(عبد القادر قباني)

للمذاكرة بتحديد أرض تخوم فرنسا وإنكلترا في البحر الأحمر.

ختم مؤتمر التلغراف جلساته في ٢٣ حزيران الماضي بعد أن أنهى عدة مسائل من جملتها تخفيض الأجر في أوروبا فجعل أجره الكلمة إلى ألمانيا ١٥ سنتيمًا وكانت من قبل ٢٠ سنتيمًا وإلى بلجكا وسويسرا ١٢ سنتيمًا ونصف سانتيم بدلًا من ١٥ سنتيمًا وإلى الروسية ٤٠ سنتيمًا وكانت قبلًا ٥٠ سنتيمًا وقد عرض معتمد ألمانيا توحيد أجر التلغراف فأرجئ النظر في طلبه إلى المؤتمر القادم الذي سيعقد في بودابست عام ١٨٩٥.

روت بعض الجرائد أن عددًا من الضباط الإيطاليين المقيمين في مدينة أودين على مقربة من حدود النمسا دعوا بعض الضباط النمساويين لمأدبة عندهم فتكدر الأهالي من هذا العمل وأسأوا استقبال النمساويين وصاروا يتغنوا بأشدة عدوانية تبتدئ بلفظة «أخرج من إيطاليا أيها الغريب» وعلقوا على الجدران إعلانات مهيجة يقولون بها إن الضباط الإيطاليين إذا تناسوا ذكر غوستون فالأهالي لم ينسوا كرات النمساويين عام ١٨٤٨.

أنبأت الديبا أن اللورد سالسبورج صرح رسميًا في الجمعية البحرية أن الدوق أودميرج ثاني أنجال الملكة فيكتوريا قد انتهت مدة رئاسته على أسطول البحر المتوسط وسيعهد إليه برئاسة أحد الإيالات البحرية براتب مقداره مئة ألف فرنك بدلًا من السير وليم ديول.

يقال إن حكومة إيطاليا سنتشي عهدة تجارية بينها وبين إمارة البلغار كما فعلت إنكلترا.

روت بعض الصحف أن الملك همبرت وقرينته سيتوجهان إلى برلين في شهر تشرين الأول القادم لزيارة الإمبراطور غليوم.

كتب من رومة في إيطاليا أن الموسيو بينيتي قنصل إيطاليا في زنجبار قد أنبأ الحكومة بأن إدارة الجمر في كيسمايو وأميركا وبرافاما غوديو واورشيك الواقعة في صومالي قد تركت لحكومة إيطاليا وزاد على ذلك بأن حاكم أوسا قبل بطلبات الحكومة الإيطالية المتعلقة بفتح طريق بين عصاب وموسالي تسهيلًا للمواصلات مع داخلية البلاد.

أنبأت الديبا أن الماجور ويسمان وصل إلى برلين فاستقبله في المحطة عدد كبير من أصحابه ومن أعضاء الشركة الألمانية في أفريقيا الشرقية كانوا بانتظاره بمظاهر الاحتفال.

ذهب جماعة من برلين لزيارة البرنس بسمارك في فريدر كسروي فخطب فيهم ميرثًا ساحتها مما يتهمة به بعض الناس من سوء القصد بمذاكرة أرباب الجرائد ومكاشفتهم ببعض المسائل وأنه لم يقصد في ما تكلم به إلا المحافظة على السلام وأن إحساساته الوطنية وعواطفه لا تسمح له بأن يصمت عن تنبيه الأفكار إلا ما يخشى منه في الأحوال الحاضرة وأن ما نسب إليه من إقشاء الأسرار وخيانة وطنه ودولته لم يكن إلا لغايات سيئة وأن محبي الإمبراطورية الألمانية يعلمون ذلك ويعترفون بمبادئه الصحيحة.

ثار عملة مناجم الفحم في طولون من أعمال فرنسا وانقطعوا عن الشغل طالبين زيادة في الأجر وتنقيصًا من أوقات العمل.

وحصلت حريق في طولون أيضًا التهمت بها النار حرشًا برمته تبلغ مساحته ١٥ هيكتارًا.

وثار في طولون أيضًا العملة النجارين طالبين أن يدفع لهم ٦٠ سنتيمًا عن كل ساعة من ساعات الشغل أسوة بأمثالهم من النجارين في نيس ومرسيليا. والمظنون أن أرباب المعامل يقبلون بهذا الاقتراح.

الأخر منها مبيّنًا أن تعزيز السلام لا يكون بالضرائب والاستعدادات الجندية لأن مثل هذه الاستعدادات تكون أثقل من الحرب وأشأم من القتال ومع تبادل هذه الآراء واختلاف الأعضاء لم يتمكن مجلس الأمة من الاتفاق على رفض مطالب الحكومة وإنما كانت الفنة القائلة بلزوم النفقات الجندية أقوى حولًا من القائلة بعدمها فجرى التصديق عليها بأكثرية الآراء.

الجنرال كابريري

والبرنس بسمارك

في كل واد أثر من ثعلبة. رأينا في بعض الجرائد الفرنسية أن أصدقاء البرنس بسمارك المنتشرين في ألمانيا على رأس بعض المناصب والوظائف لا يوفرون سعيًا في معاكسة الجنرال دي كابريري ومناصبه الشر والعدوان وما يقصدون في ذلك إلا عرقلة مساعيه والانتصار لصديقهم بسمارك حيث أصبح عندهم بمنزلة اليقين أن البرنس لم يستقل من الخدمة عن طيبة نفس وميل إلى الراحة من أتعاب الخدمة وعناء الأشغال إنما أخرج منها كرهاً وفي قلبه غصة لا تفارقه ما دام حيًا وقيل إن هؤلاء الأنصار لا يأتون ذلك عفواً من عند أنفسهم بل إنهم مدفوعون إليه بإشارة صديقهم المشار إليه ظنًا منه أنه متى سقط الجنرال دي كابريري اضطر الإمبراطور غليوم إلى مرضاته وإعادته إلى سابق مجده الباسق وهو وهم بعيد عن الإمكان والاحتمال وظن صعب الحصول جسمته دائرة الخيال وإذ صح ما روته بعض الجرائد وشاع على الألسنة في برلين من أن الجنرال دي كابريري المشار إليه قد قنط من عدوان هؤلاء الخصوم وأخذ يفكر في الاستقالة بل عزم عليها فلا ينبغي أن يطمع البرنس بسمارك بالعود إلى منصبه الأول وأن أمانيه في ذلك تكون أضغاث أحلام.

المالية الإيطالية

روت جريدة الديبا عن أخبار إيطاليا أن ماليته لا تزال تتقهقر سنة عن سنة وقد اتخذ خصوم الموسيو كريسبي ذلك وسيلة للتحامل والطنع على سياسته ويزعمون أن المالية لم تصل إلى هذا الحد من التأخر إلا بمساعيه وعدم تبصره وأنه أورد إيطاليا في مستعمراتها موارد الحتوف والهلاك من حيث أنه لما كان المال أساس العمران وكانت مالية إيطاليا في حالة الضعف لزم عن ذلك ضعف الحكومة وبالتالي ضعف الأمة وأن حركة الخواطر في إيطاليا قد ازدادت قوة عن قبل وصار الموسيو كريسبي في مركز حرج لا يعلم وجهًا للتخلص منه «كلام سمعنا مثله قبل الآن» ويلوح من اللانحة التي رفعت إلى مجلس النواب في إيطاليا عن حالة الخزينة أن ديون الحكومة قد زادت من سنة ١٨٨٥ إلى سنة ١٨٩٠ زيادة باهظة لا تنقص عن مليار وسبعمائة وخمسة وثمانين مليونًا من الفرنكات فلو قسمت على كل سنة من السنين الخمس المذكورة لكان الدين في كل سنة عبارة عن ثلاثمائة وسبعة وخمسين مليونًا وأما النفقات العادية فقد زادت ١٥ مليونًا في السنة والنفقات الغير العادية ١٠ ملايين واربعة ملايين.

شتي

ذكرت بعض الجرائد أن الأميرة كلمنتين والدة البرنس فرديناند متولي إمارة البلغار قد ذهبت إلى لندن تستعين بالكونت دي باري على عقد استقراض جديد لم يعلم مقداره. أنبأت الديبا أن سيعقد قريبًا في باريز مجلس

الطامة الكبرى. وأما النمسا خصوصًا فهي في غنى عن مثل هذه التأهيات الحربية لأنها غير مهددة من أي الدول ولا يوجد بينها وبين أحد منها مخاصمة وعدوان يتطلب منها ذلك نعم إن ألمانيا كانت عدوتان فيما سبق من الأعوام أما اليوم فقد صارت حليفتنا وهكذا إيطاليا فإنها فضلًا عن كونها حليفة لنا لا نخشى بأسها وفرنسا لا فائدة لنا من منواتها لأنه ليس بين مصلحتنا ومصلحتها من تباين على وجه الإطلاق فإن قيل لنا إن أعداءنا هم الروس قلنا إن ذلك وهم فإن دولة روسيا لم تشهر على النمسا حربًا وإنما كانت صديقتها في سائر العصور الماضية ومن رجع إلى التاريخ علم أنها بسطت إلينا يد المساعدة عام ١٨٤٦ وأنقذتنا من نواب الزمان ولأجل هذا أرى أنه ينبغي على النمسا أن تنفصل عن محالفة ألمانيا وتتحد مع الروسية إذ أنه بانفصالها عن الأولى التي لا تخشى مهاجمتها بسبب اضطرارها لجميع قواها في صد الفرنسيين عن مهاجمة بلادها وبتحاديها مع الثانية تدعو سائر الدول إلى طرح السلاح وتقليل النفقات وحينئذ يمكن أن يتعزز السلام في البلاد وتصان دماء العباد.

الجيش الألماني والنفقات المالية

كثر كلام الجرائد بخصوص عدد الجيش الألماني والأسباب الداعية إلى النفقات المالية لتعزيه مع المقابلة بينه مع إضافة جيشي أوستريا وإيطاليا وبين قوة روسيا وفرنسا وقد تبين من ذلك أن عدد الجيش الألماني يبلغ عبارة عن مليونين وتسعمائة ألف جندي فإذا أضيف إليه عدد جيش أوستريا هنكاري البالغ مليونًا ومائة وخمسين ألفًا وعدد جيش إيطاليا ومقداره مليون وتسعون ألفًا كان مجموع الجيوش الثلاث المذكورة أقل عدد الجيش الروسي والفرنسي بستمائة وخمسة وستين ألفًا فإن جيش الروسية يبلغ عدده نحو من مليونين وخمسمائة وتسعة وسبعين ألفًا وجيش فرنسا يزيد عن ثلاثة ملايين ومائتين وخمسة وعشرين ألفًا.

وقد تشكل من أعضاء مجلس النواب الألماني للبحث في طلب الحكومة المتعلق بتخصيص مبالغ مالية لزيادة الجيش فأظهر أحد أعضائها لزومًا كليًا لذلك من وجه عدم وجود تكافؤ بين قوة ألمانيا وحليفتيها وبين قوة فرنسا وروسيا ومن وجه إن المحافظة على السلام وتعزيز جانبه موقوف على زيادة المعدات الحربية وحصول موازنة في أوروبا تترجح بها الكفة في ميزان الراحة والهدوء.

وقد عارضه نفر من أعضاء اللجنة المذكورة بحجة أن مالية البلاد لا تقوى على تحمل هذه النفقات وأن الحكومة طالما وعدت قبلًا بأنها لن تطلب زيادة مالية عما كانت طلبته فلم تصدق في الوعد فإنها عام ١٨٨٨ طلبت نفقات جديدة وقال وزير الحربية وقتئذ أنه لا يطلب زيادة عنها وسنة ١٨٨٩ قيل هذا الكلام وفي أوائل هذه السنة طلبت من المجلس التصديق على بعض النفقات المطلوبة وأنه لما كان لا يمكن الوصول إلى آخر الطريق الذي تقصد الحكومة أن تدفع فيه ألمانيا حالًا واستقبالًا كان الأولى بمجلس الأمة أن يرفض التصديق على النفقات المذكورة.

وارتأى غيرهم من الأعضاء التصديق على بعض النفقات المطلوبة ورفض البعض